الأمم المتحدة

A/71/359–S/2016/732

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البندان ٣٤ و ٣٥ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٠/١٥. وهو يتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من القرار. ويتضمن أيضا ملاحظات الأمين العام عن الحالة الراهنة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وعن الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدما بغرض التوصل إلى تسوية سلمية. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى آب/أغسطس ٢٠١٦.

* A/71/150.

16-14628 (A) 200916 210916

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/١٥.

٢ - وقد وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، الرسالة التالية عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من القرار المذكور أعلاه:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ٧٠/١٥ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أثناء انعقاد دورتها السبعين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’قضية فلسطين‘.

”إن الفقرة ٢٤ من القرار تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”ولكي أفي بمسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب هذا القرار، أرجو ممتنا التفضل بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

”وإنني إذ أذكّر بالتزام الأمانة العامة بمراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٢/٢١٤، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ١ ٥٠٠ كلمة.“

٣ - وحتى ٢٣ آب/أغسطس، لم أتلقّ أي رد على هذا الطلب.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك دولة فلسطين، أن تطلعني على مواقفها بشأن أي خطوات تتخذها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. ووَرد حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ ردّان من كل من إسرائيل ودولة فلسطين.

٥ - وكان نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ التي وردت من بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”يشكل القرار ٧٠/١٥ المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ أحدث مساهمة من الجمعية العامة في سبيل إيجاد حل عادل وشامل وسلمي لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد التزم المجتمع الدولي منذ عقود بالمبادئ المجسدة في

ذلك القرار، والتي ما زالت تحظى بتأييد كاسح. ويؤكد القرار من جديد توافق الآراء على نطاق عالمي بشأن أمور منها الدعوة إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما يشمل القدس الشرقية؛ وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين عن طريق إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والمتصلة الأطراف والقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣).

”ولقد ظل الفلسطينيون ثابتين على التزامهم الراسخ بمبادئ القرار وأهدافه؛ وما برحت القيادة الفلسطينية تدعو إلى تنفيذ أحكامه وتفعيل قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، و لم تألل جهدا في كل مرحلة من المراحل الرئيسية في سبيل التوصل إلى سلام عادل. وما فتئت فلسطين تجسد من خلال موفقها هذا التوافق العالمي على امتداد أكثر من ربع قرن من الزمن، بدءا بقبول المجلس الوطني الفلسطيني رسميا ضمن إعلان استقلال دولة فلسطين الصادر عام ١٩٨٨ الحل القائم على وجود دولتين، ومرورا بجميع الإجراءات التشريعية ومبادرات السلام المتخذة منذئذ وحتى اليوم، ولا أدلّ على ذلك من النداءات والجهود الفلسطينية المتواصلة من أجل إحلال السلام. والشاهد الرئيسي بحق على التزام الفلسطينيين بالسلام إنما هو اعتمادهم هذا الحل التوفيقي الهام القاضي بإنشاء دولة فلسطين على مساحة لا تتعدى ٢٢ في المائة فحسب من أراضي وطننا التاريخي، رغبةً منا في إعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير وسائر حقوقهم غير القابلة للتصرف وسعيا إلى وضع حد النزاع.

”وثبت الشعب الفلسطيني على التزامه هذا رغم ما كابده من محن عصيبة خلال سنوات المعاناة الطوال، ورغم استمرار الظلم الذي أحاق به في الشطر الأول من القرن العشرين بضراوة مذهلة حتى يومنا هذا - وكان من أكثر تجلياته إثارةً للذهول اعتماد قرار التقسيم، أي قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الصادر عام ١٩٤٧، ونكبة عام ١٩٤٨، ثم بداية الاحتلال العسكري الأجنبي الإسرائيلي لما تبقى من فلسطين في حزيران/يونيه ١٩٦٧. والحقيقة أنه في هذه السنة التي تصادف حلول عدة مناسبات تبعث على الأسى، بما فيها الذكرى السنوية التاسعة والأربعون لبدء الاحتلال الإسرائيلي، واستهلال الاحتلال سنته الخمسين، وانقضاء السنة التاسعة على الحصار الإسرائيلي المضروب على قطاع غزة واستهلاله سنته العاشرة، لا يزال السلام بعيد المنال.

”ولقد ظل الدعم والتضامن الدوليان حيال الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ثابتين، غير أنه من المؤسف أن الشجاعة والإرادة السياسيتين اللازمتين لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ما زالتا غائبتين أمام ازدراء إسرائيل التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ذلك أن عدم محاسبة إسرائيل وإجبارها على امتثال القانون أدى إلى تقويض جميع مبادرات السلام وزاد من زعزعة الاستقرار في الميدان، فتدهورت الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية البائسة أصلا وتفاقم النزاع.

”وكابد الشعب الفلسطيني من جراء طول أمد الاحتلال والنزاع معاناة شديدة تركت جروحا لا تندمل في أنفس الفلسطينيين، جيلا بعد جيل، بمن فيهم ملايين اللاجئين الفلسطينيين المحرومين من حقهم في العودة. فثمة ما يربو على ٥,٣ ملايين فلسطيني، ينتمون إلى أكثر من ثلاثة أجيال، هم مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وما زال الملايين منهم يعيشون في المخيمات التي أنشئت في المنطقة بادئ الأمر عقب النكبة، بما في ذلك في الأردن ولبنان وسورية والأرض الفلسطينية المحتلة، والملايين منهم يعتمدون على مساعدة الوكالة للبقاء على قيد الحياة وكفالة سلامتهم. وفي حين أن قطاعا عريضا من المجتمع الدولي بات يعترف بتقلب الوضع وبلوغه حدا لا يطاق، فمن المؤسف أن ذلك لم يستنهض الاستجابة الدولية اللازمة.

”ونظرا إلى إخفاق مجلس الأمن في الوفاء بواجباته حيال هذه القضية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وإخفاق المجموعة الرباعية هي أيضا في تنفيذ التزاماتها المعلنة، استغلت الحكومة الإسرائيلية شلل المجتمع الدولي استغلالا تاما. فعمدت إسرائيل إلى ترسيخ احتلالها، ولا سيما عن طريق حملتها الاستيطانية غير القانونية التي شملت ربوع فلسطين المحتلة برمتها، بما في ذلك وبوجه خاص داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها. وما زالت القدس أيضا محطّ تحريض من المسؤولين الإسرائيليين والزعماء الدينيين وهدفاً لاستفزازات المستوطنين الإسرائيليين والمتطرفين اليهود وعنفهم الموجّه ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، والذي يستهدف بوجه خاص الحرم الشريف الذي يضم المسجد الأقصى، مما يزيد من تأجيج جذوة التوتر ويهدد باندلاع نزاع ديني خطير.

”وفي الوقت نفسه، كثفت إسرائيل تدابيرها القمعية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها، وأخذت هذه التدابير أشكالا كان أفظعها الحصار اللاإنساني وغير القانوني الذي ضربته على قطاع غزة، فأنزلت بذلك عقابا جماعيا على كافة السكان المدنيين الفلسطينيين هناك، مما يشكل انتهاكا جسيما لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) القاضية بكفالة سلامتهم وحمايتهم ورفاههم. وتشكل تلك التدابير أيضا انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وللأحكام المنطبقة التي تنص عليها اتفاقيات حقوق الإنسان ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤.

”وتضاعفت كروب الفلسطينيين بعد تركهم يواجهون فاجعتهم دونما حماية، وحرمانهم من حقوقهم، وتعريضهم للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. وفي السنة الماضية، شملت هذه الانتهاكات، على سبيل المثال لا الحصر، إزهاق أرواح ما يربو على ٢١٠ من المدنيين وإصابة الآلاف من السكان في أثناء الغارات العسكرية الإسرائيلية العنيفة، مع استهداف الشباب بوجه خاص وبوحشية شديدة منذ انطلاق دورة العنف الأخيرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ وعمليات الاعتقال والاحتجاز اليومية واستمرار حبس آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، الذين يتعرضون بانتظام للإيذاء والتعذيب على الصعيدين البدني والنفسي؛ والقيود الصارمة المفروضة على التنقل وعلى سائر الحريات الأساسية؛ إضافة إلى انتهاكات أخرى لا حصر لها، بما فيها الانتهاكات الناشئة عن العملية الاستعمارية النشطة التي تنفذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة عن طريق بناء وتوسيع المستوطنات والجدار، وهدم منازل الفلسطينيين، واتخاذ تدابير ترمي إلى تجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة وأراضيهم الزراعية، وتعريضهم للتشريد القسري، واستغلال مواردهم الطبيعية. وهذه انتهاكات ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال دون توقف وبشكل مشترك مع قواتها العسكرية المحتلة والمستوطنين المتطرفين الإرهابيين.

”ورغم كل ما سبق، ورغم تناقص ثقة الشعب الفلسطيني في النظام الدولي بوجه عام وفي إمكانية تفعيل الحل القائم على وجود دولتين على وجه الخصوص، ما زالت فلسطين ثابتة على التزامها بالسلام، من منطلق اقتناعها الراسخ بالقانون الدولي، وحتمية العدالة، ومقتضيات السلام والأمن. واستمرت الحكومة الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس، في توجيه نداءاتها على مدى العام الماضي من أجل

القيام بعمل دولي لدفع الحل السلمي قدما والتعاون مع الجهود الإقليمية والدولية بغية تجاوز المأزق السياسي وفتح آفاق ذات مصداقية لتسوية النزاع. وإن أحكام القرار ١٥/٧٠ تنص بوضوح على الحاجة الملحة إلى تحقيق تسوية سلمية وتهيئة الظروف المواتية لتفعيلها، وهي أحكام تحترمها فلسطين احتراما تاما وتسعى جاهدة لتنفيذها من خلال ما تتخذه من إجراءات على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، وضمن إطار جهود الحكم على المستوى الداخلي.

”وشمل ذلك إجراءات منها انضمام فلسطين في السنوات الأخيرة إلى العديد من المعاهدات و المواثيق الدولية، مما يعيد تأكيد التزامها بسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني ويشدد على اعتزامها التوسل بجميع الوسائل السلمية والسياسية والقانونية غير العنيفة لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير. وشمل ذلك أيضا تعاون فلسطين التام مع الجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بالسلام وفقا لمبادرة السلام العربية ودعمها مبادرة فرنسا، جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين، إلى الدعوة لالتئام فريق دعم دولي من أجل السلام الفلسطيني – الإسرائيلي وتنظيم مؤتمر دولي للسلام تحقيقا لتلك الغاية. وشمل ذلك اتخاذ خطوات لإعادة الوحدة الفلسطينية إلى نصابها، في ظل المحاولات المستمرة لتعزيز المصالحة وتمكين حكومة الوفاق الوطني من الوفاء بواجباتها، اعترافا بأهمية الوحدة لتحقيق السلام.

”وتواصلت هذه الجهود باطراد رغم التحديات الجمّة الناجمة عن الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي الذي عمّر نصف قرن. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أنه بقطع النظر عن خطط السلطة القائمة بالاحتلال وممارساتها غير القانونية الرامية إلى قمع السكان الفلسطينيين وضم الأرض الفلسطينية بحكم الواقع، فإنها تعمدت أيضا تقويض عمل الحكومة الفلسطينية، بوسائل منها حجز الإيرادات الضريبية والتحريض ضد القيادة الفلسطينية وإطلاق تصريحات مؤججة للمشاعر واتخاذ إجراءات دنيئة لوأد الوحدة الفلسطينية.

”ومن ثم، فرغم الجهود التي بذلتها فلسطين ودول العالم والمنظمات الحكومية الدولية وشركاء المجتمع المدني على مدى السنة الماضية، ما زال الجمود السياسي مخيّما منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ عقب انهيار محادثات السلام بقيادة أمريكية، على إثر تعليق إسرائيل للمفاوضات. واستفحل المأزق من جراء تعنّت الحكومة الإسرائيلية التي تواصل رفض جميع جهود السلام وعرقلتها، مما يلقي

شكوكا خطيرة على نواياها والتزامها المعلن بالسلام، كما تواصل بناء المستوطنات في فلسطين واستعمارها، ناسفة بذلك وبشكل عملي الحل القائم على وجود دولتين، وتواصل أيضا فرض حصارها على غزة وعزلها عن الضفة الغربية وبقية العالم، فصار جميع السكان سجناء، وأعاقت جهود إعادة الإعمار والانتعاش عقب الاعتداءات العسكرية الإجرامية التي شنتها في السنوات الأخيرة.

”وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو كان قد تعهّد علنا في عام ٢٠١٥ بأن الدولة فلسطينية لن يكون لها وجود قط ما دام رئيسا للوزراء، ومن الواضح أنه ظل متمسكا بموقفه هذا. وكرر مسؤولو الحكومة الإسرائيلية تأكيد هذا الموقف، مشفوعا بآراء سلبية وحاقدة بدرجة أكبر، في شتى بياناتهم الاستفزازية وخطاباتهم العنصرية والتحريضية والمؤججة للمشاعر المناوئة للشعب الفلسطيني وقيادته. وإضافة إلى ذلك، تواصل إسرائيل تلفيق الذرائع الجوفاء الباطلة، مركّزة أساسا على اعتباراتها الأمنية الخاصة ومتجاهلة حق الفلسطينيين في الأمن، وتواصل فرض شروط جائرة من جانب واحد، تهدف جميعها إلى الحفاظ على احتلالها غير المشروع، بدلا من إنهائه والدفع قدما بجهود السلام على أساس المعايير الراسخة في قرارات مجلس الأمن. وأثبتت إسرائيل مرة أخرى في العام الماضي أنها تؤيد السلام باللسان لا بالجنان، وتعكف في الوقت ذاته بقوة على تخريب الحل القائم على وجود دولتين، في استهتار صارخ بالقانون وازدراء للمجتمع الدولي.

”ورغم أن هذه الأعمال تؤجج التوترات وتزيد من حدة الغضب وتعمق الشعور بعدم الثقة، فإنها لم تنل من اعتصام فلسطين بمسار السلام، ولا هي أثنتها عن سعيها المتواصل لحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على العمل وفقا للالتزامات والواجبات القانونية الدولية، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يشمل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ ”الأرض مقابل السلام“، ومبادرة السلام العربية. وما فتئت القيادة الفلسطينية تناشد المجتمع الدولي دون كلل لكي يساعد الطرفين في إحلال السلام على أساس المعايير الطويلة الأمد الناظمة للحل القائم على وجود دولتين، ولطالما دعت إلى تحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم ضمانات بحشد الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام في المستقبل.

”ولقد دأبنا في كل رسالة من رسائلنا الرسمية الموجهة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام على توجيه الاهتمام على سبيل الاستعجال إلى ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، كما دعونا إلى اتخاذ إجراءات لإجبارها على وقف جرائمها وانتهاكاتها. وفي الوقت ذاته، عملنا على حشد الجهود الدولية ابتغاء إنقاذ آفاق السلام وصون الحل القائم على وجود دولتين، تمشيا مع التوافق الدولي في الآراء المجسد في القرار ١٥/٧٠ وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونداءاتنا تمتثل تماما للقانون ولمتطلبات السلام والعدالة، وليست ادعاءات أو رغبات لا أساس لها.

”بيد أنه بعد مرور خمسة عقود على الاحتلال وتدهور الأوضاع بصورة مريعة، أخذ صبر الفلسطينيين وآمالهم واقتناعهم بالسلام يتلاشى تدريجيا، ولا سيما في صفوف الشباب. فبعد سنوات من ضبط النفس – سنوات شهدنا خلالها الأوضاع تتدهور بمستويات خطيرة، سنوات تكبّد فيها الشعب الفلسطيني خسائر لا تحصى ومرّ بمعاناة لا توصف، سنوات تآكلت خلالها أركان الحل القائم على وجود دولتين وتضررت مصداقية مجلس الأمن وسيادة القانون بصورة مباشرة – لم يعد بوسعنا الانتظار ووجب علينا أن ندق ناقوس الخطر؛ ففرص السلام آخذة في الاضمحلال ولا بد للمجتمع الدولي أن يتصرف قبل فوات الأوان. ولا يمكننا أن نقبل الذرائع، داخلية كانت أم خارجية، التي تحاول أن تخلع على الهذيان مسوح الصواب، وتسعى لإضفاء هالة من القدسية على أعمال غير مشروعة، فتجيز انتهاك القانون واستباحة حقوق شعبنا بمنأى عن أي عقاب. إن الحكومة الإسرائيلية تستهزئ بالقانون الدولي والنداءات الدولية الداعية إلى إنهاء احتلالها فلسطين، وتعمل على إحباط عملية التسوية السلمية عمدا، مما يضر بشعبنا وبمنطقة الشرق الأوسط والمجتمع العالمي، ولذلك يجب إخضاعها للمساءلة. فإحلال السلام مرهون بذلك.

”وعلى هذا المنوال، سنواصل دعوة مجلس الأمن إلى الوفاء بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ ما يصدره من قرارات. ولا بد أن يلبي المجلس النداءات العالمية الداعية إلى معالجة هذا الجرح الغائر النازف دماً عن طريق التمسك بالقانون الدولي والوفاء بالتزاماته القاضية بإيجاد حل سلمي يساعد الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف على نيل الحرية والحقوق والعدالة التي حرم منها ويسهم في إرساء السلام وبسط الأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وإن فلسطين تتعهد بمؤازرة جميع

الجهود المبذولة في سبيل بلوغ هذا الهدف، مع التشديد على المسؤوليات الدولية في هذا الصدد وضرورة بذل جهود جماعية وتنفيذ عمليات نزيهة متعددة الأطراف وتقديم الدعم اللازم لإنجاح هذا المسعى.

”ولا سبيل سوى القانون الدولي يمكن أن يكفل أن تتمخض المفاوضات الرامية إلى تسوية قضايا الوضع النهائي – القدس واللاجئون الفلسطينيون والمستوطنات والحدود والأمن والسجناء والمياه – بحق عن سلامٍ عادل ومستدامٍ. ولقد علمتنا جولات المفاوضات والمبادرات الفاشلة دروسا قاسية لا بد من مراعاتها. ولا سبيل على الإطلاق إلى تحقيق السلام بالقوة العسكرية والممارسات غير القانونية وسوء النية، ولا يمكن أبدا إرغام أي شعب على التخلي عن حقوقه، مهما تكبده من أسى وإهانة وحرمان.

”وسعيا لتفادي المزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة تموج باضطرابات شديدة، وتوخيا لوقف المعاناة الإنسانية وإبقاء آفاق السلام مفتوحة، ستواصل فلسطين العمل والدعوة إلى اتخاذ التدابير اللازمة وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمسؤولية الدولية الدائمة إزاء قضية فلسطين حتى تسوّى بطريقة عادلة في جميع جوانبها. والسلام يقتضي النظر إلى الأمور من منظور حقوق الإنسان ومنظور العدالة، وليس من المنظور الأمني فحسب. ولا يمكن التمادي في استرضاء السلطة القائمة بالاحتلال في الوقت الذي تستمر فيه معاناة الشعب الخاضع للاحتلال ويتواصل حرمانه من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بما يشمل حقه في تقرير مصيره وحقه في الحرية. ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والمسائل الأساسية المتصلة به. ولا مندوحة من المحاسبة على الجرائم المرتكبة.

”إن محنة الشعب الفلسطيني – في فلسطين المحتلة وعلى امتداد مخيمات لاجئينا في المنطقة، وبخاصة في سوريا – هي أزمة وجودية تستلزم إيجاد حل عادل على وجه الاستعجال. ومن واجب مجلس الأمن بوجه خاص أن يتصدى لهذا النزاع الذي ما زال يهدد السلم والأمن الدوليين، ولا بد أن يعمل من أجل وضع حد للاحتلال والنزاع بصورة نهائية وكفالة إحلال سلام عادل دائم. وحتى ذلك الحين، وبالتوازي مع الجهود السياسية المستمرة، لا بد أيضا من اتخاذ إجراءات تكفل حماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي والتخفيف من محنته الإنسانية، في ظل تمادي السلطة القائمة بالاحتلال في انتهاك التزاماتها، وذلك ابتغاء ضمان سلامته ورفاهه ما دامت هي مصدر انعدام أمنه ومعاناته.

”وإذ نناشد مجلس الأمن، فإننا نكرر أيضا نداءنا إلى الجمعية العامة لكي تفي بالمسؤوليات القانونية والسياسية والأخلاقية الملقاة على عاتقها، على النحو المبين في القرار ٧٠/١٥ والقرارات السابقة. ونذكّر أيضا بالإعلانات ذات الصلة التي صدرت عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، وبالالتزامات المرتبطة بذلك. كذلك نعيد تأكيد أهمية مبادرة السلام العربية وما تضمنته من تعهّد بفتح الأبواب المفضية إلى حقبة جديدة من السلام والاستقرار والتعاون لتحقيق تطلعاتنا المشتركة وتذليل التحديات الماثلة أمامنا. ويجب مطالبة إسرائيل بالكف عن عرقلة السلام ومقابلة هذه المبادرة التاريخية بمثلها.

”وتبقى الحكومة الفلسطينية على استعداد لإحلال السلام، استنادا إلى القرار ٧٠/١٥ وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وعلى هذا الأساس، سنواصل تعاوننا مع الجهود المبذولة على الصعيد الدولي بغية التوصل إلى حل عادل يحقق الاستقلال لدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ويضمن للشعب الفلسطيني، بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين، حقوقه غير القابلة للتصرف، ويحقق السلام والأمن والتعايش على نحو دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.“

٦ - وكان نص المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”كما هو مبيّن في محضر الجلسة، فقد صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، مثلما فعلت إزاء قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة في الماضي. وينضم القرار ٧٠/١٥ إلى العديد من القرارات المنحازة إلى جانب واحد التي تتخذها الجمعية العامة سنويا، وبشكل تلقائي، والتي لا تفضي سوى إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة باعتبارها جهة محايدة تعمل على النهوض بالسلام.

”إن دولة إسرائيل تسعى باستمرار إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع مع الفلسطينيين وتوطيد السلام في المنطقة. فما فتئت إسرائيل تبرهن للمجتمع الدولي المرة تلو الأخرى على التزامها بإيجاد حل طويل الأجل للنزاع. غير أن القرار ٧٠/١٥ يتجاهل الخطوات التي اتخذتها إسرائيل وما زالت تتخذها من أجل إنهاء النزاع.

”وفي الوقت ذاته، لا يتناول القرار ٧٠/١٥ الحالة بموضوعية، بغضه الطرف عن دور الفلسطينيين في زيادة الصعوبات التي تحول دون التوصل إلى حل سلمي للنزاع، ولا سيما تحريضهم على العنف.

”ومنذ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قُتل ٤٠ شخصا في هجمات إرهابية فلسطينية في إسرائيل وجُرح ٥١٧ شخصا (منهم ٤ فلسطينيين). ووقع ١٥٦ اعتداء بالطعن (من بينها ٧٦ محاولة اعتداء) و ٩٨ حادث إطلاق نار و ٤٦ هجوما بمركبات (حوادث صدم) وتفجير حافلة واحدة.

”ولم تأت هذه الأعمال الإرهابية من فراغ. بل هي نتيجة مباشرة لأعمال التحريض الفلسطينية المتواصلة. فقد أكّد تقرير المجموعة الرباعية للشرق الأوسط أن استمرار أعمال العنف والأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا ضد الإسرائيليين والتحريض على العنف يتناقض بصورة جوهرية مع المساعي الرامية إلى الدفع قُدما بالحل السلمي القائم على وجود دولتين.

”إن خطاب الكراهية الذي تستخدمه القيادة الفلسطينية يبدأ في قمة الهرم. ففي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كرّر الرئيس الفلسطيني عباس نفسه، في خطابه الأخير أمام البرلمان الأوروبي، الفرية الشنيعة القائلة بأن إسرائيل تسعى إلى تسميم موارد المياه الفلسطينية. وقال إن بعض الحاخامات في إسرائيل قد طلبوا بكل وضوح من حكومتهم تسميم المياه للقضاء على الفلسطينيين. ويعزى هذا الافتراء الخبيث إلى اتهامات ملفقة ترقى إلى قرون خلت وتذهب إلى أن اليهود يعمدون إلى تسميم آبار المياه. وذلك محض كذب وبهتان، على غرار اتهام اليهود في السابق بسفك دماء الأطفال المسيحيين.

”ولا سبيل إلى إحراز أي تقدم على مسار السلام ما لم تضع القيادة الفلسطينية حدا للإرهاب والتحريض، وتوافق في نهاية المطاف على إجراء مفاوضات مباشرة وجها لوجه. وقد قال رئيس الوزراء نتنياهو مرارا أنه مستعد للقاء الرئيس عباس، في أي وقت وأي مكان، للعمل على إنهاء النزاع، إلا أن رفض عباس كان واضحا.

”إن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة هو إرساء أساس قوي. ويجب أن يتكوّن هذا الأساس من ثلاث ركائز، هي القضاء على الإرهاب والتحريض بجميع أشكالهما، ووضع حد لرفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي، واستعداد الفلسطينيين للتفاوض المباشر مع إسرائيل.

”وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، فكّكت إسرائيل مستوطناتها وأنهت وجودها العسكري في قطاع غزة وفكّت ارتباطها به. وعوض اغتنام هذه الفرصة لتحقيق التنمية، استغلت حماس غياب إسرائيل لشن هجمات إرهابية على المواطنين

الإسرائيليين انطلاقا من غزة. وجرى تصعيد الأنشطة الإرهابية بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام ٢٠٠٦. ورغم انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، واصلت حماس استهداف المدنيين الإسرائيليين بآلاف الصواريخ. وليست اعتداءاتها غير المبررة تلك نتاجا لمساع تلتمس بها الانتصاف في إطار مظالم مشروعة، كما يزعم البعض، وإنما هي نتاج للتوجه الأيديولوجي لحركة حماس.

”فحماس تنظيم يعادي السامية معاداة شديدة، ويدعو في ميثاقه المسلمين إلى قتل اليهود. ولا تكرس حماس جهودها لتخفيف محنة أهل غزة. فهدفها الأول والأخير هو القضاء على إسرائيل، أيا كانت التكلفة التي يتحملها السكان الفلسطينيون في سبيل ذلك.

”ورغم التهديدات الخطيرة والمتواصلة التي تطال أمن إسرائيل، فهي تعمل بنشاط على دعم جهود إعادة إعمار قطاع غزة. وقد كثّفت إسرائيل تعاونها مع المجتمع الدولي بصورة عامة والأمم المتحدة بصورة خاصة ومع السلطة الفلسطينية لتيسير تطوير البنية التحتية وتنمية الاقتصاد على نحو مستدام في غزة، من أجل تلبية احتياجات السكان المدنيين القصيرة والطويلة الأجل على السواء. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نُقِل إلى غزة أكثر من ٥ ملايين طن من مواد البناء، منها ٠٠٠ ٨٧٢ طن من الإسمنت و ٠٠٠ ١٥٧ طن من الحديد، وذلك من خلال آلية إعادة إعمار غزة التي ترعاها الأمم المتحدة.

”وتواصل إسرائيل سياستها التمكينية تجاه السكان الفلسطينيين بالرغم من العنف الفلسطيني المستمر. وتقوم هذه السياسة على الاقتناع بأن العمل على تحسين النمو الاقتصادي وتطوير قدرات الحكم الرشيد لا تدعم استدامة السلطة الفلسطينية فحسب، بل يمكنها أن تعزز الأمل في مستقبل أفضل للطرفين، وتعزز أيضا فرص الأمن والاستقرار في جميع بلدان المنطقة.

”وخلال العام الماضي، ومنذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية في أيار/مايو ٢٠١٥، قامت وزارة المالية بزيادة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية مع السلطة الفلسطينية زيادة كبيرة. وتشمل هذه الجهود عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى. فعلى سبيل المثال، عُقدت سلسلة من أربعة اجتماعات مباشرة بين وزير مالية السلطة الفلسطينية بشارة ووزير المالية الإسرائيلي كحلون. وتناولت هذه الاجتماعات، التي جرت في جو عملي، بعض القضايا التي أُثيرت في آخر تقارير أصدرها البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي وأطلقت حملة ترويج مكثّفة لخطط التنمية الاقتصادية الجديدة ولتقديم مبالغ ضخمة؛ فقد حُوّل مبلغ ١٣٠ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية من أجل بناء الثقة ومساعدتها على تحقيق الاستقرار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، أذن رئيس وزراء إسرائيل بربط محطة الطاقة الأولى التي ستُنشأ في جنين بالبنى التحتية لشبكة الغاز الإسرائيلية. وتتابع إسرائيل أيضا تنفيذ اتفاق تخصيص الترددات الخاصة بالجيل الثالث من تكنولوجيا الأجهزة المحمولة، الذي وقّعت عليه مع السلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

”وفي عام ٢٠١٥، زادت حركة الناس والبضائع من الضفة الغربية إلى إسرائيل والأردن وبقية العالم. وفي عام ٢٠١٥، سُجّلت زيادة قدرها ٢٧ في المائة في عدد الشاحنات التي عبرت جسر اللنبي؛ فقد عبرت أكثر من ٠٠٠ ٤٣ شاحنة من الضفة الغربية إلى الأردن وما بعده في إطار عمليات تصدير واستيراد. وتجاوزت حركة الأشخاص عبر الجسر مليوني عبور مسجّل أي بزيادة نسبتها ٤,٣ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، سُجّلت في العام الماضي ١٥ مليون عملية عبور لسكان فلسطينيين من الضفة الغربية إلى إسرائيل – وهو رقم يشير إلى زيادة نسبتها ٣٠ في المائة.

”وما فتئت إسرائيل تبذل جهودا هائلة وتركب في الوقت ذاته مخاطر جمّة من أجل إعادة إعمار غزة وتحسين الحالة الإنسانية لسكانها المدنيين، بالتركيز على المسائل المتعلقة بالبنى التحتية مثل المياه والطاقة، وكذلك المسائل المتعلقة بالعمالة.

”ونظرا لمكانة قضايا المياه والطاقة المركزية، أعربت إسرائيل عن دعمها إنشاء محطة لتحلية المياه في قطاع غزة، ووجّهت رسالتين في هذا الصدد إلى كل من السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي.

”وتوازيا مع ذلك، تتعاون إسرائيل مع فرقة عمل المجموعة الرباعية من أجل ربط غزة بمصادر الغاز الإسرائيلية، وتسعى إلى المضي في تطوير هذين المشروعين معاً، وهما إنشاء محطة لتحلية المياه وربط محطة الطاقة بشبكات الغاز، لكي يفيد بعضهما بعضا. وإلى حين بدء تشغيل محطة تحلية المياه، الذي سيستغرق وقتا طويلا، تدعم إسرائيل في الأجل المتوسط إنشاء وحدات صغيرة لتحلية المياه.

”وقد تم إحراز تقدّم كبير في ما يتعلّق بإعادة إعمار غزة. فقد دخل غزة أكثر من ٥ ملايين طن من مواد البناء عن طريق آلية إعادة إعمار غزة، منها أكثر من ٤ ملايين طن من الرمل والحصى و ٠٠٠ ٨٧٢ طن من الإسمنت

و ٠٠٠ ١٥٧ طن من الحديد. وتمت الموافقة على إصلاح ما مجموعه ٠٠٠ ١٣٠ منزل تضررت جزئيا خلال عملية ”الجرف الصامد“. ومن بين هذه المنازل، اكتملت أشغال الترميم في أكثر من ٠٠٠ ٨٠ منزل، وتتواصل الأشغال حاليا في أكثر من ٠٠٠ ٢٠ منزل.

”وانطلقت المرحلة الثانية من إعادة إعمار غزة، حيث تمت الموافقة على إعادة بناء حوالي ٠٠٠ ١٣ وحدة سكنية بالكامل، وقد تم شراء جميع مواد البناء اللازمة لبداية الأشغال في أكثر من ٥٠٠ ٢ وحدة من هذه الوحدات السكنية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على تنفيذ ٧٩٠ مشروعا عاما من بينها طرق ومدارس وعيادات ومساجد، وقد اكتمل إنجاز ١٢٤ مشروعا منها.

”وتستثمر إسرائيل مبلغ ١٠ ملايين دولار في توسيع معبر كرم أبو سالم التجاري من أجل زيادة قدرته على استيعاب مرور ٠٠٠ ١ شاحنة يوميا. وستتيح زيادة القدرة هذه إمكانية توسيع صادرات غزة التي تشمل حاليا المنتجات الزراعية والأسماك والمنسوجات والخردة المعدنية والأثاث إلى إسرائيل والضفة الغربية على السواء.

”وتمشيا مع النية التي تحدوها في زيادة الصادرات من غزة، قامت إسرائيل، لأول مرّة منذ عشر سنوات، بتوسيع منطقة الصيد في جنوب غزة ليبلغ مداها ٩ أميال. وسيمكّن ذلك صيادي غزة من الاستفادة من كامل موسم الصيد، مما سيعزز اقتصاد غزة بإيرادات إضافية تقدّر بنحو ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

”وتمت الموافقة مؤخرا على تشييد معبر تجاري ثان بين إسرائيل وقطاع غزة، وشرع طاقم العمل في التخطيط لإنشاء هذا المعبر، كجزء من معبر بيت حانون. وسيسهم هذا المشروع إسهاما كبيرا في تحسين سلاسة حركة البضائع من غزة وإليها. وتتخذ إسرائيل جميع هذه التدابير وتعمل لتحسين كفاءة آلية إعادة إعمار غزة وجعلها آلية تمكينية لصالح سكان قطاع غزة ورفاههم.

”بيد أن إسرائيل لن تتسامح إزاء قيام تنظيم حماس الإرهابي بإساءة استعمال آلية إعادة إعمار غزة، من خلال سرقة ومصادرة مواد البناء الخاصة بإعادة إعمار غزة. ذلك أن هذه المواد المسروقة يجري تحويلها لبناء أنفاق تستخدم في شن هجمات على إسرائيل، وإعادة التسلّح وإجراء تجارب على الصواريخ، استعدادا لاعتدائها التالي على إسرائيل. ونحن نطالب بإعادة الـ ٠٠٠ ٧ طن من الإسمنت التي سرقتها حماس حتى تُستخدم لغرضها الأصلي.

”وفي إطار الجهود الإنسانية المبذولة، وبالتوازي مع الزيادة في عبور السلع التجارية، ارتفع عدد الأشخاص الذين اجتازوا معبر بيت حانون في عام ٢٠١٥. وزادت حركة العبور إلى إسرائيل عن ٠٠٠ ٣٦٠ عبور، وشملت مرضى يعبرون لتلقي العلاج في إسرائيل، وطلابا، ومصلين يذهبون لصلاة الجمعة في جبل الهيكل، وأفراد أسر السجناء يذهبون لزيارتهم، وزاد عدد رجال الأعمال الذين يحملون تصاريح دخول يومية إلى إسرائيل حتى بلغ ٠٠٠ ٥ رجل أعمال. ويجري كل هذا في الوقت الذي أُغلق فيه معبر رفح المصري خلال معظم أيام السنة، بسبب استمرار السلطة الفلسطينية في رفض تحمل مسؤولياتها.

”ومن المهم أن نلاحظ أنه في السنوات الخمس الماضية، سُمح بدخول جميع أنواع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وغيرها من البضائع إلى غزة من إسرائيل. وتقتصر المواد المحظورة على الأسلحة وقائمة قصيرة من المواد ذات الاستعمال المزدوج التي يمكن استغلالها في أعمال إرهابية.

”وتيسّر إسرائيل مشاريع التشييد في غزة، بما يشمل المنازل (تمت الموافقة على ترميم ما يزيد على ٠٠٠ ١٢٧ منزل منذ عملية الجرف الصامد، وأُنجز ترميم ٠٠٠ ٨١ منزل منها) والمدارس والعيادات ومشاريع البنى التحتية. وهذه مشاريع قد تطلقها وتموّلها المنظمات الدولية أو الدول الأجنبية أو السلطة الفلسطينية أو كيانات القطاع الخاص.

”وقد اتخذت إسرائيل هذه التدابير، وتدابير كثيرة غيرها، رغم ما تشكله من مخاطر أمنية كبرى. وفي السابق، كانت حماس (وهي منظمة إرهابية مصنَّفة دوليا) قد حوّلت وجهة كميات هائلة من مواد المعونة والبضائع المستوردة لاستخدامها في بنيتها التحتية الإرهابية. فعلى سبيل المثال، حوّلت حماس وجهة مواد بناء تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات إلى بناء الأنفاق عبر الحدود، التي استخدمت في الهجوم على إسرائيل خلال نزاع صيف عام ٢٠١٤. وتواصل حماس بذل جهودها الرامية إلى إعادة التسلّح، وتوسيع نطاق ترسانتها من الصواريخ، وتشييد البنية التحتية التي تخطّط لاستخدامها في هجومها المقبل على إسرائيل.

”ورغم أن إسرائيل تبذل أقصى الجهود الممكنة، فإن ثمة قوى خارج سيطرتها تعرقل جزءا من عملية إعادة الإعمار. والتأخير في إعادة الإعمار يعزى في معظمه إلى أعمال حماس، التي تسيطر على غزة، وإلى النزاع القائم بين هذه المنظمة الإرهابية وبين السلطة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، ترفض حماس السماح للسلطة

الفلسطينية بتحمّل المسؤولية الأمنية والمدنية عن الجانب الفلسطيني من معابر غزة الحدودية مع إسرائيل ومصر. وعلاوة على ذلك، تواصل حماس الاستيلاء على مواد البناء لاستخدامها في البنية التحتية الإرهابية. أما السلطة الفلسطينية، فهي تريد إضعاف نظام حماس، ويبدو أن هذا المسعى يؤثر في وتيرة إنجاز أعمال إعادة الإعمار ونطاقها.

”ولا تعرقل السلطة الفلسطينية إعادة بناء البُنى التحتية المادية في غزة فحسب، بل لقد عجزت أيضا عن إنشاء هياكل أساسية سياسية ذات مصداقية. فالتوصل إلى تسوية سلمية يستلزم إرساء الحكم الرشيد وقيام قيادة تستجيب لإرادة الشعب، بيد أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، هو الآن في السنة الحادية عشرة من ولايته التي مدتها الأصلية خمس سنوات.

”وتشهد الخطوات المذكورة آنفا التي اتخذتها دولة إسرائيل على التزامها بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع. غير أن هذا الالتزام لم يُقابَل بالمثل. فمن جهة، اختارت حماس مرة تلو أخرى أن تستثمر في الإرهاب، لا في السلام. ومن جهة أخرى، تتغاضى السلطة الفلسطينية عن مسؤوليتها إزاء الشعب الذي تدعي أنها تمثّله، وتعجز عن إرساء القواعد اللازمة لممارسة الحكم الرشيد وتحقيق السلام.

”وتكرر دولة إسرائيل تأكيد استعدادها للتوصل إلى اتفاق طبقا لمبادئ الحل القائم على وجود دولتين لشعبين، وتقر بالدور الهام الذي تؤديه المجموعة الرباعية في هذا الشأن. وتطالب إسرائيل السلطة الفلسطينية بإعادة تأكيد التزامها بتحقيق حل دائم وتسوية شاملة للنزاع، من خلال الانخراط في تدابير لبناء الثقة واتفاقات ثنائية عوض اللجوء لإطلاق بيانات أحادية الجانب في مختلف المحافل المتعددة الجنسيات.“

ثانيا - الملاحظات

٧ - ظل تركيز الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية مُنصبّا على وضع إطار لعودة الأطراف إلى المفاوضات المجدية، ولا سيما من خلال الجهود المتجددة التي تبذلها المجموعة الرباعية وغيرها من المبادرات الدولية. ولم تجر أي محادثات مباشرة بين القيادتين فيما يتصل بعملية السلام، حيث استمر الخلاف بينهما بشأن شروط استئناف المفاوضات الرسمية.

٨ - وخلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة على أرض الواقع بتصاعد التوترات وارتفاع مستويات العنف مقارنة بالسنة السابقة، كما اتسمت بزيادة أعمال الهدم والنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي غزة، صمد وقف إطلاق النار إلى حد كبير رغم هشاشته، ولكن الوضع ظل متقلباً، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، والتأخير في إعادة الإعمار، وتدهور حالة الأمن الداخلي، واستمرار القيود المفروضة على الحركة، وتعاظم الانقسام السياسي بين السلطات الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

٩ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢٠/٦٩، الذي قررت فيه أن تُرفع في المقر وفي مكاتب الأمم المتحدة أعلامُ الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة التي لها صفة المراقب ولديها بعثات مراقبة دائمة في المقر. وقد شهدتُ، مع محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رفع العلم الفلسطيني للمرة الأولى في المقر، يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر.

١٠ - وخلال السنة الماضية، عملت المجموعة الرباعية بنشاط لإيجاد سبيل للخروج من حالة الجمود التي وصلت إليها المفاوضات بين إسرائيل ودولة فلسطين. وأجرى مبعوثو المجموعة الرباعية مشاورات مع الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والشركاء الدوليين الرئيسيين بشأن كيفية الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين وتهيئة الظروف من أجل عودة الطرفين إلى المفاوضات المجدية. وبرز في جميع المناقشات تصميم أولئك الشركاء الإقليميين على الاضطلاع بدور بنَّاء.

١١ - واجتمع الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية في ٣٠ أيلول/سبتمبر في نيويورك، حيث انضم إليهم عدد من الجهات المعنية الإقليمية والدولية، منها فرنسا ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية. وفي ذلك الاجتماع، أعرب المشاركون عن بالغ القلق إزاء الاتجاهات التي أخذت تظهر على أرض الواقع وعن دعمهم القوي لاتخاذ خطوات مهمة من شأنها أن تساعد على استقرار الوضع، وتحقق تقدما ملموسا نحو التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، وتعيد للفلسطينيين والإسرائيليين الثقة في أن التوصل إلى السلام عن طريق التفاوض لا يزال ممكنا. واجتمع الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا لمناقشة سبل تخفيف حدة التوتر في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في الأماكن المقدسة في القدس. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في القدس، وكرروا التأكيد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات مهمة لتعزيز المؤسسات الفلسطينية، والأمن، والآفاق الاقتصادية، مع معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل. واجتمع الأعضاء الرئيسيون مرة أخرى

في ١٢ شباط/فبراير في ميونيخ، ألمانيا، واتفقوا على أن المبعوثين ينبغي أن يعدّوا تقريرا عن الوضع الراهن والتهديدات التي تواجه الحل القائم على وجود دولتين، وتضمينه توصيات عن سبل المضي قدما.

١٢ - وصدر تقرير اللجنة الرباعية (S/2016/595، المرفق) في ٧ تموز/يوليه. وفي الاستنتاجات، لاحظت المجموعة الرباعية الاتجاهات الثلاثة الراهنة التي تشكل تهديدا خطرا لصمود الحل القائم على وجود دولتين، وهي: (١) استمرار العنف والإرهاب والتحريض؛ (٢) واستمرار التوسع الاستيطاني، وتخصيص الأراضي، وحرمان الفلسطينيين من التنمية؛ (٣) والحالة في غزة وعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على مقاليدها. ويتضمن التقرير توصيات للجانبين كليهما تتعلق بالاتجاهات الثلاثة كافة بهدف بناء توافق آراء دولي بشأن سبل المضي قدما. وعلى الرغم من أن كلا الجانبين انتقد مضمون التقرير، فإنني أحث الطرفين على التعاون مع المجموعة الرباعية في تنفيذه، بالنظر إلى أنه يرسم السبيل إلى استعادة الأمل في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

١٣ - ورحبت اللجنة الرباعية في التقرير أيضا بالجهود التي تبذلها فرنسا سعيا إلى السلام باعتبارها جهودا مكملة لعمل اللجنة. وفي ٣ حزيران/يونيه، قمتُ بالانضمام إلى المؤتمر الوزاري المعقود في باريس بهدف إعادة تأكيد التزام المنظمة بالتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض ومناقشة السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تدعم من خلالها الطرفين على نحو بنّاء في تحقيق ذلك الهدف. وأرحب بالجهود التي تبذلها مصر في سياق مبادرة السلام العربية، بما في ذلك الزيارة التي قام بها وزير خارجية مصر في تموز/يوليه إلى دولة فلسطين وإسرائيل. ومن الأهمية بمكان كفالة اتساق جميع المبادرات الدولية مع عمل المجموعة الرباعية وتكاملها معه بصورة وثيقة.

١٤ - وقد كانت زيارتي إلى إسرائيل ودولة فلسطين في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه تهدف إلى تشجيع إحراز تقدم إيجابي في هذا الاتجاه. وقمت بحثّ الزعيمين على اتخاذ خطوات حاسمة وشجاعة لمعاودة فتح آفاق العمل السياسي حسبما يتيسّر، وشددت على أن استمرار العنف والتحريض يتنافى مع الدفع قدما بالحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض.

١٥ - وقد حدثت زيادة واضحة في العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، بدءا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ فصاعدا بسبب تفاقم التوترات فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأماكن المقدسة. ففي يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، دخلت الشرطة الإسرائيلية ساحة الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل بزعم التصدي لمحاولات متطرفين تعطيل زيارات سياح من غير المسلمين. وتلت ذلك اشتباكات في المجمّع دامت ثلاثة أيام.

وانتشرت الروايات المتعلقة بتلك الحوادث في جميع أنحاء العالم الإسلامي وخارجه، وترددت الدعوات الإقليمية والدولية المطالبة بالحفاظ على الوضع التاريخي القائم وعلى القانون والنظام السائدين في المجمَّع، وفقا للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والأردن، بصفته القائم بالوصاية على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

١٦ - وعقد مجلس الأمن جلسة طارئة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عندما كررت دولة فلسطين طلب اتخاذ إجراءات لضمان حماية الفلسطينيين، ودعت إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة. وبناء على طلب أعضاء المجلس، قمتُ بتعميم خلاصة من إعداد مكتب الشؤون القانونية، تضمنت أمثلة تاريخية على أقاليم خضعت لإدارة عصبة الأمم والأمم المتحدة (انظر S/2015/809، المرفق).

١٧ - وبعد زيارتي إلى المنطقة، يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، والاجتماع بين جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وبنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل، أعرب رئيس وزراء إسرائيل مجددا عن التزام إسرائيل بالحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، ووافق على تعزيز الترتيبات الأمنية مع المملكة الهاشمية القائمة بالوصاية على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس (وزارة الأوقاف الأردنية). وإنني أُقدر دور الأردن ودعمه المستمرين، بصفته القائم بالوصاية على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

١٨ - واستمرت أعمال العنف لتبلغ مستويات عالية من الحدة، وتواصل الاستقطاب السياسي العام لدى مختلف الشرائح في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر إزهاق الأرواح من جراء عمليات الطعن والمداهمة بالمركبات وإطلاق النار التي يقوم بها فلسطينيون يستهدفون مدنيين إسرائيليين ومن جراء الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتِل ما مجموعه ٢٢٤ فلسطينيا، ١٥٩ منهم ارتكبوا هجمات أو يُزعم ارتكابهم هجمات. وأُصيب ما مجموعه ٨٧٣ ١٦ فلسطينيا (٥١٨ ١ في غزة، و ٣٤٦ ١٥ في الضفة الغربية و ٩ في إسرائيل)، كثير منهم أُصيب جراء استنشاق الدخان أثناء المظاهرات. وقُتِل واحد وثلاثون من المدنيين الإسرائيليين و ١٥ من أفراد قوات الأمن، بينما أُصيب ٢٢٥ من المدنيين الإسرائيليين و ٨٩ من أفراد قوات الأمن.

١٩ - ومما يثير القلق أيضا مستوى القوة المستخدمة في مواجهة بعض أعمال العنف. وثمة عدد من الحوادث، التي صُوّر بعضها بالفيديو وانتشر على نطاق واسع، تلقي ظلالا من الريبة على طبيعة ردّ قوات الأمن الإسرائيلية على الحوادث، بما في ذلك استخدامها

غير المتناسب فيما يبدو للقوة القاتلة كخيار أول. وما برحت أذكّر السلطات الإسرائيلية بأنه لا ينبغي استخدام الذخيرة الحية إلا كملاذ أخير في حالات مواجهة خطر وشيك يهدد بالموت أو بالإصابة بجراح خطيرة. ومن واجبها كفالة إجراء تحقيق فوري ومستقل في الحوادث التي أدى فيها استخدام القوة إلى الوفاة أو الإصابة بجراح، وكفالة المساءلة حيثما توفر دليل على الاعتداء.

٢٠ - وأكرر تأكيد إدانة الأمم المتحدة القوية لجميع الهجمات الإرهابية. ويتحمل القادة من هذا الجانب أو ذاك المسؤولية عن وقف التحريض، واتخاذ موقف ثابت لا لبس فيه ضد أعمال الإرهاب والعنف بجميع أشكاله.

٢١ - وقد انخفض مستوى عنف المستوطنين منذ صدور تقريري السابق (A/70/354-S/2015/677). فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت ١٤٥ حادثة متصلة بالمستوطنين أسفرت عن إصابة فلسطينيين، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٥ في المائة مقارنةً بالسنة السابقة. ووقعت ٧٧ حادثة متصلة بالمستوطنين ألحقت ضررا بالممتلكات الفلسطينية، مما مثل انخفاضا أيضا، بنسبة ٤٧ في المائة، مقارنةً بالسنة السابقة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت قوات الدفاع الإسرائيلية ٦٦٢ ٤ عملية تفتيش واعتقال، مما أسفر عن اعتقال ٠١٣ ٧ فلسطينيا. وواصلت السلطة الفلسطينية اعتقال الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى حركة حماس في الضفة الغربية.

٢٣ - وبعد مرور سنة تقريبا على ما يسمى ”تجميد أعمال التخطيط“ للمستوطنات في عام ٢٠١٤، شهد العام الماضي ارتفاعا في معدلات تخطيط المستوطنات وطرح المناقصات لأعمال التشييد في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مضت السلطات الإسرائيلية قدما في إعداد خطط لبناء ٢١٩ ٣ وحدة سكنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقد وصلت ٥٤٤ وحدة منها إلى المرحلة الأخيرة من مراحل الموافقة. وأعلنت الحكومة تعيين ٥٨٠ فدانا من أراضي الضفة الغربية باعتبارها من ”أراضي الدولة“ في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦. وجميع الأنشطة الاستيطانية الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويشير استمرار وضع خطط المستوطنات وتقنين المستوطنات بأثر رجعي إلى أن مشروع إسرائيل الاستيطاني الاستراتيجي مستمر في التوسع في الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

٢٤ - ولا تزال أعمال هدم المنازل الفلسطينية مستمرة في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. وقد حدثت زيادة كبيرة في مجموع عدد عمليات الهدم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هُدم ٨٥٦ من المباني، مما أدى إلى تشريد حوالي ٤١٣ ١ فلسطينيا، من بينهم ٦٦٥ طفلا. وعلى الرغم من أن كثيرا من المباني التي جرى هدمها لم تكن مساكن، فقد أثَّر فقدان آبار المياه والألواح الشمسية وحظائر الحيوانات في سبل كسب العيش لدى أكثر من ١٢٠ ٥ شخصا. ويدفع مجتمع البدو، على وجه الخصوص، ثمنا باهظا. وأكرر دعوة الأمم المتحدة إلى الوقف الفوري لتلك الخطط الإسرائيلية، التي إنْ نفذت، قد تُعتبر ترحيلا قسريا لمجتمعات البدو المقيمين حاليا داخل الأرض الفلسطينية المحتلة على أطراف القدس. ويحتاج الفلسطينيون إلى وجود نظام عادل لإجراء أعمال التخطيط والتقسيم العمراني لئلا يعمدوا إلى تشييد مبان دون ترخيص، مما يفضي إلى قيام السلطات الإسرائيلية بعمليات هدم غير مبررة، كثيرا ما تتأثر بها أشد الفئات ضعفا. وعمليات الهدم والترحيل القسري تتنافى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، كان ٧٩٢ فلسطينياً قيد الاحتجاز الإداري لدى السلطات الإسرائيلية، مقابل ٣٧٠ محتجزاً في بداية الفترة المشمولة بالتقرير. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١١، استأنفت إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ استخدام الاحتجاز الإداري بحق أطفال فلسطينيين قاصرين. وتحتجز إسرائيل حالياً أكثر من ٤٠٠ طفل فلسطيني لأسباب أمنية. وهذا الرقم هو الأعلى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عندما بدأت مصلحة السجون الإسرائيلية تكشف بياناتها، وقد ازداد بأكثر من الضعف منذ اندلاع أعمال العنف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأشعر بالانزعاج بسبب مشاركة الشباب والأطفال الفلسطينيين الكثيفة في موجة العنف الأخيرة، ولكن يجب أن يكون أيّ ردّ من قوات الأمن الإسرائيلية متقيداً بالمعايير القانونية الدولية. ويساورني القلق تحديداً إزاء التقارير المتعلقة بالمحتجزين المضربين عن الطعام. وأكرر دعوتي إلى إنهاء ممارسة الاحتجاز الإداري وتوجيه التهم إلى جميع المحتجزين أو الإفراج عنهم فوراً.

٢٦ - ويساورني القلق أيضاً من استمرار عمليات الهدم العقابية للمنازل التي تملكها أسر الفلسطينيين الذين ارتكبوا هجمات ضد الإسرائيليين أو يُزعَم أنهم ارتكبوها. وعمليات الهدم العقابية هي شكل من أشكال العقاب الجماعي يحظره القانون الدولي. ولم تُثبت أنها تشكل رادعاً، بل إنها تؤجّج التوترات لأنها تزيد من حدة الشعور بالظلم والكراهية.

٢٧ - وواصل الفلسطينيون تنفيذ برنامجهم المتعلق ببناء الدولة، وإن كان ذلك يقتصر على الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية التي لا تشمل المنطقة جيم والقدس الشرقية وغزة. وعلى الرغم من توافق الآراء الدولي القوي بشأن قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة دولة، لا تزال لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني قلقة إزاء مقوّمات بقائها من الناحيتين المالية والاقتصادية. فقد بلغ العجز المالي للسلطة في حزيران/يونيه ٤٨٠ مليون دولار، ويتوقع البنك الدولي أن يصل عجزها الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى ١,٣٢٧ بليون دولار أو ٩,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال الاجتماع الذي عقدته لجنة الاتصال المخصصة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، التزمت اللجنة بوضع استراتيجية مدتها سنتان لمعالجة الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية الطويلة الأمد للسلطة الفلسطينية.

٢٨ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، دعت حكومة دولة فلسطين إلى إجراء انتخابات بلدية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٥ تموز/يوليه، أعلنت حماس مشاركتها في الانتخابات وطلبت الحصول على ضمانات بأن النتائج ستحظى بالاعتراف وأن المجالس المنتخبة في غزة والضفة الغربية سيحق لها الاستفادة من مخصصات الميزانية ومشاريع الجهات المانحة.

٢٩ - وأشجّع بقوة حكومة إسرائيل على مواصلة تنفيذ التدابير التي من شأنها أن تيسّر نمو الاقتصاد الفلسطيني على نحو مستدام وإيجاد فرص العمل. وما فتئت المجموعة الرباعية تدعو إسرائيل إلى إجراء تغييرات إيجابية وعميقة في السياسة التي تتبعها، وبخاصة في المنطقة جيم، بما يتسق مع متطلبات الانتقال نحو سلطة مدنية فلسطينية أوسع على النحو المتوخّى في اتفاقات سابقة. ويمكن إحراز تقدمٍ في مجالات الإسكان والمياه والطاقة والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية مع احترام الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية المشروعة في الوقت نفسه.

٣٠ - ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة بالغة السوء. فنحو ٠٠٠ ٦٦ شخص لا يزالون مشردين داخلياً في ملاجئ انتقالية. ويعاني ما مجموعه ٤٧ في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية في قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويؤدي النقص المستمر في المياه إلى حصول ٤٠ في المائة من السكان على إمدادات مياه لمدة ٥ إلى ٨ ساعات فقط مرة كلّ ثلاثة إلى أربعة أيام. وبالإضافة إلى ذلك، ينقطع التيار الكهربائي لمدة ١٦ إلى ١٨ ساعة يومياً. ولا تزال الفرص المتاحة للفلسطينيين لمغادرة غزة والدخول إليها غير كافية، ممّا يؤثر بصورة خاصة في حصولهم على العلاج الطبي. ونتيجة لهذه الظروف، استفحلت نسب البطالة التي بلغت مستويات قياسية وازداد الاعتماد المزمن على المساعدات.

٣١ - وتواصلت عملية إعادة الإعمار على الرغم من التحديات المستمرة في مجالي الحوكمة والأمن وكذلك النقص في التمويل. فقد أصلِحَ أكثر من ٩٠ في المائة من المدارس والمستشفيات المتضررة، في حين استُكمِلَت أعمال إصلاح حوالي نصف المنازل المتضررة جزئياً أو ما زال العمل جارياً لاستكمالها. وعلى الرغم من هذه التحسينات، فإن وتيرة إعادة بناء المنازل التي دمرت تماماً خلال الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤ لا تزال بطيئة. وأشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بدعم إعادة الإعمار والتنمية في غزة. وأرحّب بمواصلة إسرائيل تعاونها البنّاء مع آلية إعادة إعمار غزة وأشجّعها على ذلك. وأكرر أن الآلية صممت كتدبير مؤقت وأن هدف الأمم المتحدة النهائي في غزة لا يزال هو إنهاء جميع حالات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وعلى نحو يعالج شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

٣٢ - ولكن إصلاح الضرر الذي تسببت به الأعمال العدائية في الآونة الأخيرة لن يحلّ المشكلات الأساسية المزمنة في غزة. وقد وضعت الحكومة الفلسطينية خطة طموحة بقيمة ٣,٨ بليون دولار لإصلاح الأضرار الناجمة عن نزاع عام ٢٠١٤ وإطلاق عملية الإنعاش في غزة. وطلبت مبلغ ٥٧١ مليون دولار من أجل تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية الذين يبلغ عددهم ١,٦ مليون نسمة. ويمثّل هذا الطلب انخفاضاً بنسبة ١٩ في المائة مما كان عليه الحال في عام ٢٠١٥ ولكنه يظل مرتفعا، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الاحتياجات الإنسانية الضخمة في غزة. وأشجع بقوة جميع الدول الأعضاء التي لم تَفِ بالتزاماتها بعد على أن تفيَ بها من دون تأخير. ولا يزال يساورني القلق إزاء القدرة المحدودة للمعابر ومجموعة من القيود الأخرى إلى جانب غياب الوحدة الفلسطينية، مما يعني أن حدوث تحسن كبير في الحالة الإنسانية والاقتصاد بصورة عامة في غزة لا يزال أمرا مستبعدا.

٣٣ - وإذا لم تُعالَج الأسباب الكامنة وراء النزاعات السابقة، فإن الظروف في غزة ستزداد سوءاً، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر استفحال العنف والتطرف. وما زالت التداعيات الأمنية الناجمة عن استمرار الضغوط ملموسة. وفي ٢٢ آب/أغسطس، بلغ عدد الصواريخ التي أطلقها المقاتلون الفلسطينيون على إسرائيل انطلاقا من غزة ما مجموعه ٩٢ صاروخاً، سقط منها ٢٧ صاروخاً داخل إسرائيل من دون التسبّب في إصابات بشرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفيدَ بأن قوات الدفاع الإسرائيلية ردت بشن ما مجموعه ٥٦ غارة جوية على غزة أسفرت عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة تسعة. وأطالب جميع الفصائل الفلسطينية في الميدان بالإحجام عن المشاركة في أنشطة تهدّد بزعزعة الاستقرار وتقويض عملية إعادة الإعمار.

٣٤ - ورحبتُ بقرار مصر فتح معبر رفح في أربع مناسبات، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير، ومن ١١ إلى ١٢ أيار/مايو، ومن ١ إلى ٦ حزيران/يونيه، ومن ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه. وأشجع مصر على النظر في سبل تيسير فتح المعبر بوتيرة أكبر وعلى نحو يمكن التنبّؤ به، وبخاصة لأغراض إنسانية، مع احترام شواغل مصر الأمنية المشروعة والملحّة في سيناء.

٣٥ - ولا يزال يساورني القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات في غزة. ومن المسائل التي تثير القلق بوجه خاص التقارير المتعلقة بالاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز في غزة. وفي أيار/مايو، أعلنت حماس عن خطط لتنفيذ عدد من أحكام الإعدام ونفذت ثلاث عمليات إعدام بحق فلسطينيين. وأدان منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان هذه الأعمال، وناشدا بالوقف الاختياري لعقوبة الإعدام. وأدعو سلطات الأمر الواقع في غزة إلى الكفّ عن تنفيذ مزيد من عمليات الإعدام. وأحث السلطة الفلسطينية أيضاً على الوفاء بمسؤولياتها مع الاحترام التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣٦ - وخلال زيارتي الأخيرة إلى إسرائيل ودولة فلسطين في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، سافرت أيضاً إلى غزة حيث لاحظتُ قدرة شعب غزة على الصمود في ظلّ ظروف صعبة للغاية، وأكدتُ أن فرص تعافي غزّة بالكامل ستبقى محدودة ما لم تتحد غزة والضفة الغربية في إطار حكومة فلسطينية واحدة ديمقراطية شرعية على أساس سيادة القانون ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية.

٣٧ - ويجب تعزيز حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية وتمكينها من تحمل مسؤولياتها الشرعية في غزة، بما يشمل بوجه خاص المعابر مع إسرائيل ومصر. وأحث بقوة الفصائل الفلسطينية على تعزيز الوحدة الفلسطينية الحقيقية على أساس الديمقراطية ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعة الرباعية. فالوحدة الحقيقية ستحسّن أيضاً قدرة الحكومة على معالجة المشكلات الاقتصادية الملحة التي تزيد من إحباط الفلسطينيين وغضبهم. وأرحب باستئناف المحادثات بشأن الوحدة التي عُقِدَت في قطر وأحث جميع الأطراف على مواصلة المناقشات وتنفيذ الاتفاقات السابقة. وأشجّع بقوة الفصائل على عدم إهدار هذه الفرصة الهامة للتوصّل إلى توافق في الآراء يمكن أن يساعد على المضيّ قدماً في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية الطويلة الأجل وكذلك الأهداف المالية والإنمائية القريبة الأجل، لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني. والأمم المتحدة على استعداد لدعم كل الجهود التي تصبّ في هذا الاتجاه.

٣٨ - وعلى نحو ما ورد في تقريري السابق، ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم سياسي وازدياد مخاطر حدوث مزيد من العنف والتطرف. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي جنباً إلى جنب مع الأطراف على أرض الواقع وفي المنطقة لتهيئة الظروف الكفيلة باستئناف مفاوضات هادفة. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين مواجهة الحقائق الصارخة التي ما زالت تؤجج العنف وتعيق تفعيل الحل القائم على وجود دولتين. وقد أوضح تقرير المجموعة الرباعية أن مشروع إسرائيل الاستيطاني لا يزال يشكل عقبة أمام السلام. وعلاوة على ذلك، فمسألة التحريض تقع في صميم مناخ التوتر والخوف السائد حاليا. ويساورني القلق بوجه خاص من مواصلة بعض الفصائل الفلسطينية تمجيد العنف والإرهاب، ومن امتناع السلطة الفلسطينية باستمرار عن إدانة هجمات إرهابية محددة ضدّ إسرائيل. وعلى المنوال نفسه، ينبغي أن تفهم إسرائيل أن الردود القاسية تخدم مصلحة الإرهابيين وتخرس أصوات الاعتدال وتزيد الهوة اتساعا بين الطرفين. ويبقى من الواضح أن التدابير الأمنية لن تكفل بمفردها احتواء القوى التي تديم العنف. ويجب على كلا الطرفين اتخاذ خطوات فعالة تثبت التزامهما بالعودة في نهاية المطاف إلى المفاوضات وبتهيئة الظروف لعقدها، من أجل قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء وضمان أمن إسرائيل على المدى الطويل.

٣٩ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، لما قدمه من خدمات ممتازة خلال السنة الأولى من فترة ولايته. وأعرب عن امتناني أيضاً للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بيير كراينبول، وتقديري للعمل المتميز الذي قام به موظفو الوكالة لما فيه مصلحة اللاجئين الفلسطينيين. وأشيد أيضا بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف صعبة وأحياناً خطرة خدمةً للمنظمة.

٤٠ - وسأواصل العمل حتى آخر يوم من ولايتي لضمان أن تعمل المنظمة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأطراف ولها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، في إطار تسوية إقليمية شاملة تتوافق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووفقاً لخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.